استعادت خسائرها وحققت مكاسب خلال الأسبوع الماضي

البورصة على طريق ... الأرباح

- عودة «المدينة» وصكوك ومنشآت إلى التداول تنعش التداولات
- المضاربات تشتعل من جديد .. والسيولة ستتجاوز الـ40 مليون دينار
- مجموعة «إيفا» ستواصل النشاط الصاعد
- استهداف الشركات الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية
- شركات جديدة ستتحرك اليوم بعد غياب طويل
- السوق حقق 199 نقطة صعوداً خلال الأسبوع الأخير

بداية.. تفاؤل للسوق

كتب المحرر الاقتصادي

اتخذ سوق الكويت نهجاً جديداً يميل الى الاستقرار ومن ثم الى «الصعود المتواصل» بعدما تعرض الى هزات كبيرة خلال الفترة الماضية، وذلك مع تحسن في النشاط اليومي وفي السيولة وارتفاع المؤشرات الرئيسية للسوق، اذ ان السوق استعاد خسائره خلال الأسبوع الماضي محققاً نحو 199 نقطة.

ويبدأ سوق الكويت اليوم رحلة جديدة من الصعود بعد استقرار الأوضاع السياسية على الصعيد المحلي والخارجي من جهة، وبعد ان تشبع السوق بـ«نزيف الأسعار» وأصبحت العديد من الأسهم مغرية للشراء.

ورأي المراقبون ان السوق سيحقق اليوم صعودا جديدا بعد أن أعطى إشارات إيجابية في جلسة يوم الخميس الماضي تمثلت بصعود معقول وتحسن في السيولة التي اقتربت من 40 مليون دينار.

وقال المراقبون ان عودة أسهم «المدينة» و«صكوك» ومنشآت سيحرك التداولات والمضاربات ما ينعكس على وضع التداول، فيما تظل الشركات الرخيصة مستهدفة وسط توقعات بأن تتجاوز السيولة حاجز الـ40 مليوناً. وكان سوق الكويت ارتفع في نهاية جلسة الأسبوع الماضي 29.7 نقطة وسط أجواء إيجابية وتحرك عدد من المجاميع والأسهم الرخيصة التي كانت الهدف الأساسي للمضاربين، بعد تحرك عدد من الشركات الرخيصة والتي دخل عليها المضاربون باعتبارها لم تأخذ فرصتها من الارتفاع بعدما تراجعت في الأونة الأخيرة مع انهيارات السوق.

وأكد المراقبون ان جلسة نهاية الأسبوع إيجابية وتفاعلت مع الأحداث السياسية الخارجية، مشيرين الى ان انتهاء المشهد المصري انعكس إيجاباً على وضع الشركات التي لديها انشطة في مصر، مشيرين الى ان الأسهم القيادية كانت قد تراجعت إلا أنها حافظت على الاستقرار.

وزاد المراقبون ان ارتفاع جميع المؤشرات يعطي اشارات جيدة بأن وضع السوق يتجه الى المزيد من الاستقرار، وهذا ما يتضح في جلسة اليوم.

وكان سوق الكويت أدار في نهاية الأسبوع ظهره للاحداث السياسية الخارجية وصعد 55 نقطة وتمكن من تجاوز «الأزمة الطارئة» وعاد إلى الاستقرار، ثم انتعش أمس بعد عودة الاستقرار لمصر.

واكد المراقبون ان السوق بدأ يؤسس عند مستويات سعرية جديدة، بعدما كان تعرض إلى هبوط حاد وإلى انزلاقة ادت الى تراجع اسعار العديد من الاسهم.

واضاف المراقبون ان موجة شراء قوية حصلت باتجاه الشركات الرخيصة، فيما لا تزال الشركات القيادية مستقرة ولم تشهد حركة كبيرة، وتحركت السيولة بشكل واضح.

وكان سوق الكويت حقق ارتفاعاً قياسياً بـ109 نقاط بعدما تعرض الى عمليات ضغط واضحة، كان آخرها ما حصل من هبوط غير مبرر ومتعمد، وشهد السوق عمليات شراء واسعة النطاق ما ادى الى ارتفاع في قيمة السيولة

وفي جميع المؤشرات الرئيسية ليعطي اشارة انطلاقة جديدة بعدما تشبع بالتزيف الحاد والمتواصل منذ بداية الأسبوع الماضي.

ومضى المراقبون ان المضاربات كانت قوية، لكن السوق بدأ مرحلة جديدة وسط أجواء إيجابية، خاصة ان الشركات التي تراجعت بقوة عادت الى الصعود.

النفط الكويتي يرتفع إلى 101.50 دولار

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 55 سنتا في تداولات أمس الجمعة ليستقر عند مستوى 101.50 دولار مقارنة بـ100.95 دولار في تداولات امس الاول.

وارتفعت اسعار النفط الخام امس في بورصة نيويورك لأعلى مستوياتها منذ 29 ابريل الماضي عقب اظهار تقرير الوظائف الصادر عن الاقتصاد الاكبر في العالم اضافة 195 الف وظيفة جديدة وبأفضل من التوقعات في وقت استقر معدل البطالة عند نسبة 7.6 في المئة لتأتي هذه القراءة باسوأ من التوقعات التي اشارت الى انخفاضها لتصل الى 7.5 في المئة. ويأتي الارتفاع في أسعار النفط وسط ما تشهده منطقة الشرق الاوسط اهم مراكز النفط العالمي من توترات سياسية في ظل ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي والذي يقيس اداءه امام سلة من العملات الرئيسية اهمها اليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني والفرنك السويسري.

وشهدت ليبيا «احدى دول منظمة اوبك النفطية» تراجع انتاجها النفطي بواقع الثلث في الاسبوع الماضي ليصل الى 1.16 مليون برميل يوميا بسبب اعتصامات وحركات احتجاجية في وقت اعلن فيه نائب وزير النفط الليبي عمر شكمك ان استدراج عروض للتنقيب عن النفط الذي كان متوقعا قبل نهاية 2013 اصبح في 2014.

وبلغت اسعار عقود خام «برنت» امس مستوى 107.33 دولارات امريكي للبرميل في حين تداول سعر النفط الخام في بورصة نيويورك عند مستوى 102.82 دولار للبرميل محققا اعلى مستوى له عند 103.06 دولارات للبرميل وادناه عند 100.89 دولار البرميل

السوق السعودي يرتفع 82 نقطة

الرياض – ارتفع أمس سوق السعودية 82 نقطة مع تحسن الأوضاع الخارجية، وتحديداً في المشهد المصري، اذ ارتفعت جميع المؤشرات باللون الأخضر وسط علميات شراء واسعة شملت مختلف القطاعات.

ويتوقع المراقبون ان يواصل سوق السعودية نشاطه التصاعدي بعد ان تعرض الى عمليات جني أرباح اثرت على اسعار العديد من السلع.

تحسن ظروف القطاع الخاص سيدعم نمو الناتج المحلي

«الوطني»: نمو قوي متوقع في الاقتصاد غير النفطي الخليجي خلال العامين المقبلين

آشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية لمنطقة الخليج إلى أن ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي وتحسن ظروف القطاع الخاص سيدعمان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمجلس التعاون الخليجي عند نحو 6 في المئة سنويا بالأسعار الثابتة في عامي 2013 و2014، أي بما يماثل النمو المحقق في العام 2012، وأعلى مما كان متوقعاً سابقا بنحو 1 في المئة. ويعزى هذا التعديل في التوقعات إلى رفع التقديرات في نمو السعودية وقطر، حيث أن زخم النمو في هذين الاقتصادين بات أكبر مما كان يعتقد سابقا. ولكن النمو الاقتصادي الخليجي الإجمالي سيأتي أكثر تواضعا عند 4 في المئة سنويا، وذلك بسبب الانخفاض «المقرر» في إنتاج النفط. ورغم البيئة الاقتصادية الداعمة للنمو، فقد يتركز الانتباه بشكل متزايد على الحاجة لمعالجة التحديات الاقتصادية الملحة في المنطقة، وخصوصا في ما يتعلق بتوفر الوظائف والإصلاحات المالية.

ويتوقع بنك الكويت الوطني أن يبلغ متوسط أسعار النفط 100 دولار للبرميل لعامي 2013 و2014. وقد انخفضت أسعار النفط إلى ما يقارب هذا المستوى من متوسطها البالغ 113 دولارا للبرميل في الربع الأول من العام 2013، مدفوعة جزئيا بالعوامل الموسمية. ولكن نظرا للآفاق الضبابية حول الطلب على النفط، وارتفاع الإمدادات من خارج دول أوبك، فإن المخاطر التي تواجه أساسيات سوق النفط في النصف الثاني من العام 2013 تبدو متوازنة من الجهتين. وقد جاء خفض الإنتاج النفطي في مجلس التعاون الخليجي أسرع من المتوقع، ويتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي لدول الخليج بواقع 2 في المئة بالأسعار الثابتة هذا العام، لكنه سيبقى ثابتاً في العام 2014. لكن ذلك سيبقي الإنتاج النفطي عند مستوياته المرتفعة تاريخيا. ومع بقاء أسعار النفط عند 100 دولار للبرميل، سيكون ذلك كافيا لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد دون استنزاف الاحتياطيات المالية في معظم الدول الخليجية، على الأقل في المدى القريب.

وأشار بنك الكويت الوطني إلى أن التحدي الرئيسي أمام هذه التوقعات لنمو الاقتصاد الخليجي يتمثل بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على نحو أكبر من المتوقع. إذ قد تنخفض أسعار النفط إلى أقل بكثير من 100 دولار لفترة طويلة، ما من شأنه أن يدفع الحكومات إلى خفض برامجها الإنفاقية، بما يقوض بالتالي أحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي. أما التحدي الآخر «وإن كان أقل احتمالا» فهو أن يؤدي النمو القوي في القطاع الاستهلاكي إلى جانب التنفيذ السريع للمشاريع لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تزايد الضغوط التضخمية ويفرض تحديات أمام السياسة النقدية وأسعار الصرف. وفي الوقت الراهن، يبقى معدل التضخم منخفضا. وكان معدل تضخم أسعار المستهلك الموزون قد ارتفع قليلا من 2 في المئة في منتصف العام 2012 إلى 2.5 في المئة في مارس 2013، وذلك بسبب ارتفاع إيجارات السكن في قطر وارتفاع معدل التضخم الأساس في السعودية التي تشهد نموا سريعا. ولكن حتى في هاتين الدولتين، لا يتعدى معدل التضخم 4 في المئة.

معدل التضخم

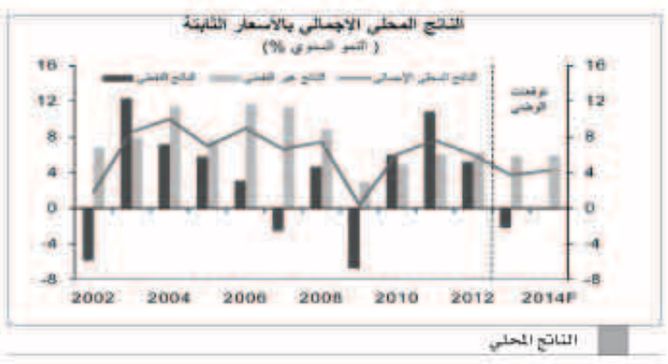

الناتج المحلي

كما توجد عوامل من شأنها أن تساهم في إبقاء معدل التضخم الخليجي عند 2 في المئة – 3 في المئة في العامي 2013 و2014، وتشمل مستوياه المنخفض حاليا واستقرار أسعار المواد الغذائية عالميا والدولار الأميركي القوي نسبيا «الذي سيساعد على احتواء أسعار الواردات» ومعدلات التضخم المنخفضة عند معظم الشركاء التجاريين.

وأخيرا، يتوقع البنك أن تبقى السياسة المالية توسعية على الأرجح، مع ارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 6 في المئة إلى 7 في المئة سنويا في العامي 2013 و2014. ورغم أن هذه النسبة هي أقل من وتيرتها للسنوات الأخيرة، إلا أن إجمالي الفائض المالي الخليجي سيتراجع من 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي في العام 2012 إلى 5 في المئة في العام 2014 بسبب التراجع الطفيف في الإيرادات النفطية. وفي الوقت ذاته، ستظل السياسة النقدية أيضا تسهيلية، مع بقاء أسعار الفائدة الرئيسية على الاقراض في معظم الدول الخليجية عند مستوى 2 في المئة أو أدنى. كما إن العودة البطيئة إلى أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة– والتي لا تزال بعيدة بعض الشيء– تشير إلى أن أي تشدد في السياسة النقدية في دول الخليج سيكون على الأرجح تدريجيا، ولن يكون خلال العام الحالي.

تداولات الأسبوع الماضي لاتزال غير باهرة

«الأولى»: البورصة شهدت تبايناً في الأداء على وقع التفاؤل بـ«الانتعاش القادم»

«كونا»: قالت شركة الأولى للوساطة المالية ان سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» شهد تباينا في الأداء خلال تعاملات الاسبوع الماضي في وقت كان التعويل اكثر على حدوث انتعاش نسبي وصعود للأسعار في غالبية الجلسات خصوصا مع اطلاق مستثمرين ومضاربين موجة شراء جديدة في بداية الربع الثالث.

وأوضح تقرير الشركة الصادر امس ان البورصة أغلقت تداولات الخميس على ارتفاع في مؤشراتها الثلاثة بواقع 0.12 نقطة للمؤشر الوزني والسعري 29.7 نقطة و«كويت 15» بواقع 2.44 نقطة.

واضاف ان المؤشر شهد بعض النشاط قياسا بجلسات الاسبوع قبل الماضي بسبب تعديل المستثمرين محافظهم في نهاية الربع وفتح مديري الاصول مراكز جديدة في مستهل النصف الثاني من السنة وتزامنا مع توقعات الأرباح للشركات المدرجة عن الربع الثاني من العام 2013 واتمام تسويات لبعض المديونيات.

واستدرك التقرير بالقول «لا يعني ذلك ان تعاملات الاسبوع الماضي شهدت زيادة مؤثرة في حضور صناع السوق رغم ارتفاعات بعض الاسهم القيادية».

وذكر انه لاحظ في منتصف الاسبوع الماضي عودة الأسهم الثقيلة الى الواجهة مجددا حيث استحوذ مؤشر «كويت 15» على أكثر من 36 في المئة من السيولة المتداولة «6.12 مليون دينار من أصل 35 مليونا لعموم السوق» الا ان شح السيولة في الصيف وقرب شهر رمضان ربما يشكلان أمرا جيدا يحول دون تذبذبات حادة.

- المستثمرون والمضاربون يستعدون لموجة شراء جديدة
- الأسهم التشغيلية عادت للأضواء في منتصف الأسبوع

واعتبر قيم تداولات الاسبوع الماضي لا تزال غير مبهرة مقارنة بالجلسات السابقة مع عزوف كثير من المستثمرين واستمرار النشاط المضاربي وموجة التصحيح تزامنا مع دخول الصيف وشهر رمضان متوقعا أن يتمثل المحفز الرئيسي للسوق خلال الفترة القريبة المقبلة في نتائج الربع الثاني من العام التي ينتظر اعلانها اعتبارا من الاسبوع المقبل.

واشار التقرير الى ان السوق الكويتي شأنه في ذلك شان الاسواق الخليجية كان افضل حالا من الكثير من الاسواق «رغم ادائه السلبي في بعض التعاملات» مستفيدا من الأساسيات القوية في المنطقة التي ما زالت جاذبة للمستثمرين وأولها الاستقرار السياسي.

وتوقع حدوث اقبال عام على السوق الكويتي في الفترة القريبة وحدوث بعض الاستقرار والتحسن خصوصا مع انطلاق قطار البيانات المالية الفصلية للربع الثاني وبدعم من ارتفاع أسعار النفط والطلب الداخلي والانفاق على البنية التحتية والنمو في ائتمان القطاع الخاص.